محور
دراسات الفكر المعاصر

حولية المنتدى

مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

أسئلة التنمية والثقافة

Questions of Development and Culture

د. عبد الحسين شعبان*

By Dr. A. Hussain Shaban
Academic Thinker and Writer
(Non- Violence University - Beirut)

تاريخ الإستلام: 2024/1/15 تاريخ القبول: 2024/2/10 تاريخ النشر: 2024/3/1

Recevied: 15 / 1 / 2024 Accepted: 10 / 2 / 2024 Published: 1 / 3 / 2024

استهلال

موضوعان أساسيان يندرجان تحت هذا العنوان، **الأول** يتعلّق **بالتنمية**، و**الثاني** يرتبط **بالثقافة**، وبقدر ما يبدو العنوانان منفصلان فإنّهما متّصلان، بل ومتشابكان. وقد عبّرت منظّمة اليونيسكو عن تقديرها العالي حين تمّ إدراج الثقافة لأول مرّة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر العام ٢٠١٥؛ علمًا بأن **إعلان هانغجو** (الصين) العام ٢٠١٣ الداعي إلى «**جعل الثقافة في صميم سياسات التنمية الاقتصادية**»، كان قد صدر قبل ذلك[1].

●أكاديمي ومفكر عربي (من العراق) - له أكثر من ٧٠ كتاباً ومؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والأديان والثقافة والأدب والمجتمع المدني. وحائز على جائزة أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.

كـما سـاهمت اليونيسـكو في برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي الخـاص بأنسـنة المـدن مدركـةً أهميـة الوعـي الثقـافي والمـدني وتأثيرهـما في المدينـة الحديثة.[٢] وكان قـد تـردّد منـذ خمسـة عقـود من الزمـن أن الثقافـة ركيـزة مهمّـة للتنمية وبالتـدرّج تـم التشـديد على دورهـا، إلّا أن النقـاش مـا يـزال مفتوحًـا بشـأنها. ويمكننـا القـول دون الخشـية مـن المبالغـة، أن الثقافـة مصـدر كلّ تقـدّم وينبـوع كلّ ازدهـار، لأنهـا صـمّام أمـان لنجـاح عمليـة التنميـة بجميـع جوانبهـا، والانتقـال مـن التخلّـف إلى التقـدّم، ولا تنميـة دون ثقافـة لأنهـا تمثّـل روح التنميـة، حسـبي هنـا أن أشـير إلى أن التنميـة مثلّـث متسـاوي الأضـلاع، ويعـبّر كلّ ضلـع منـه عـن الأبعـاد الثلاثـة نظـرًا لترابطهـا العضوي.

وهـذه الأبعـاد هـي: **البعـد الاقتصادي** و**البعـد الاجتماعـي** و**البعـد الثقـافي**،[٣] ويمكـن إضافـة البعـد البيئـي نظـرًا لأهميتـه وخصوصيتـه، وجميـع هـذه الأبعـاد، إضافـة إلى الأبعـاد الأخـرى ترتبـط بالثقافـة.

Summary

Since the 1970s, United Nations literature has dealt with considering culture as an important pillar of development, and gradually its indispensable role was emphasized as the source of prosperity, where it is considered as a safety valve for the success of any development, and as a support for the transition from underdevelopment to progress.

There is no real development without the fundamental role of culture that represents its spirit, and here it is necessary to refer to an isosceles triangle, where each side of which, represents a dimension, and the three dimensions are:

1- The economic dimension

2- The social dimension

3- The cultural dimension

And we can also add the environmental dimension, where the triangle becomes a square.

The research deals with the dialectic of culture and development and that the first is at the core of the second, this has been adopted by the United Nations since September 2015 regarding sustainable development in its broadest sense, which includes expanding people's choices, the inclusiveness of the principle of equality, non-discrimination, in addition to freedom, and the respect for human dignity,

acquiring knowledge, the right to enjoy beauty.

The research also focuses on the problems of development in Arab countries, most notably the rentier state, the persistence of the gap between the rulers and the ruled, the weakness of the political and administrative institutional structure, the weakness of the concept of citizenship, the spread of sectarianism, clan and regionalism, the failure to solve the problems of religious, ethnic and linguistic cultural groups, and the weak participation of women in public and political life in particular and the continued growth of the bureaucratic apparatus.

Finally, the researcher sheds light on the Declaration of the Right to Development that was issued by the United Nations in December 1986, which consists of 10 articles, the basis of which is the human right and the right of peoples to development in connection with the issue of peace and security.

الثقافة في صلب التنمية

لعلّ أحد أسباب تطوّر اليابان، حسب الاقتصادي الياباني **يوشيهارا كيونيو**، هو أنها تمتلك ثقافة مناسبة، أي أنها اعتمدت على الثقافة في تنميتها، عبر العمل والادخار والاستثمار في التعليم والقيم المجتمعية، إضافة إلى حشد جميع الإمكانات المادية والمعنوية لعملية التنمية. ويمكن القول أن **الكونفوشيوسية** لعبت دورًا كبيرًا كخلفية فكرية وثقافية في تنمية **اليابان**، مثلما ساهمت **الكونفوشيوسية** و**التاوية** و**البوذية** في تنمية **الصين** و**سنغافورة** و**كوريا الجنوبية**، مثلما ساهمت الخلفية **اللوثرية** في نجاح دول اسكندنافيا، مثل **فنلندا** و**السويد** و**النرويج** و**الدانيمارك** و**أيسلندا** وهكذا.

وبهذا المعنى، الثقافة تؤثّر في السلوك وعلى الأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي التي تحدّد نجاح أو فشل أي مجتمع، لأنها الموجّه وليست السياسة، وإن كانت بحاجة إلى إرادة سياسية.

وكانت **مؤسسة الفكر العربي** التي يترأسها **الأمير خالد الفيصل** قد اقترحت على جامعة **الدول العربية** عقد قمّة ثقافية عربية، وتبنّت الأخيرة الفكرة مع جهات

رسمية وغير رسمية بما فيها بعض المؤسسات الثقافية العربية وبعض المثقفين العرب، وقد التأم الاجتماع التحضيري لها في بيروت العام ٢٠٠٩ وبحضور ١٢٠ مثقّفًا من اختصاصات متنوّعة ومن اتجاهات مختلفة تمثّل الطيف العربي الإبداعي والجغرافي[٤].

كما خاطب **اتحاد الكتّاب العرب** الرؤساء والملوك في مؤتمره المنعقد في مدينة سرت (ليبيا) تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩ داعيًا إيّاهم إلى عقد مؤتمر قمّة ثقافية عربية، وقد اتّخذ مؤتمر القمّة العربية المنعقد في مدينة سرت، في آذار / مارس ٢٠١٠، قرارًا بعقده، لكن ذلك لم يتحقّق بسبب صعوبات وتعارضات كانت قد برزت بشكل خاص بعد موجة ما سمّيَ بالربيع العربي، أي بعد العام ٢٠١١,[٥]

لقد تجاوز الحوار، في موضوع الثقافة، نقاشات الثلاثينيات والأربعينيات بوجهيها الضيّق والواسع: هل الثقافة من أجل الثقافة؟ كما كان يقال الفن للفن أم الفن للمجتمع؟ وذلك بسبب دخول الثقافة اليوم في صلب حياة الناس، خصوصًا في المجتمعات المتقدّمة، وأصبح الحديث عن التنمية يعني الحديث عن الثقافة، أي أن الثقافة أضحت لأهداف تنموية نبيلة، وأهمها إعداد الإنسان وبناء قدراته معنويًا وتحسين طرق عيشه وإشباع رغباته الروحية، وهو ما حاولت اليونيسكو تسليط الضوء عليه بإشارات أولية منذ العام ١٩٧٠ حتى أصبحت توجّهات وأطروحات تصبّ في جوهر التنمية، فليس زيادة المداخيل هي دليل تحسين ظروف العيش الإنسانية، وإنما المهم هو تحسين نوعية الحياة بما فيها منظومة القيم، لأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها[٦]، والثقافة تمنح الإنسان قدرة على التفكير في ذاته والعالم، وهي التي تجعل منه كائنًا يتميّز بتقديم القيم الجمالية والالتزام الأخلاقي، لأن من أولوياتها تعزيز الخيارات في سلّم القيم الإنسانية[٧].

مفهومان للتنمية

وإذا كان هذا سؤال الثقافة ببعده التنموي، فما هو سؤال التنمية

ببعده الثقافي؟ وكيف السبيل للتوفيق بين ثقافة التنمية وتنمية الثقافة؟

يمكن القول أن هناك مفهومان للتنمية أحدهما هو **المفهوم الضيق** المتداول أحياناً ببعده التقليدي، والذي يُقصد منه النمو الاقتصادي أو «**التنمية الاقتصادية**». يقابله **المفهوم الواسع**، الذي يستند إلى فكرة «**التنمية الإنسانية**» ببعدها الشامل.

وتُفضّل أدبيات البنك الدولي استخدام المفهوم الضيق الذي يعتمد على فكرة الادارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي، في حين أن المفهوم الواسع يرتقي إلى مستوى السياسة، فيعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عموم الناس والادارة الحاكمة، بما يدخل في ذلك مسألة «**الشرعية**» و«**المشاركة**» و«**التمثيل**» و«**المساءلة**»، إضافة إلى «**المشروعية**» والمقصود بذلك «**حكم القانون**» الذي يتجسّد بالعلوية الدستورية، حيث تندرج الادارة العامة الرشيدة باعتبارها مكوّنات للحاكمية (الصالحة) كما يذهب إلى ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية[٨].

ولا شك أن الحرية تعتبر فكرة جوهرية ومركزية في عملية التنمية الإنسانية، خصوصاً إذا اعتبرنا التنمية الإنسانية هي: « **عملية توسيع خيارات الناس**»، وبهذا المعنى، فللناس حق أصيل في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، جسداً وروحاً ولمجرد كونهم بشراً، ويترتب على ذلك:

١- شمول مفهوم التنمية **مبدأ المساواة وعدم التمييز** بين البشر وفقاً لأي اعتبار اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو قومي أو لغوي أو جنسي، أو غير ذلك.

٢- اتساع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب المعنوية، مثل **الحرية واكتساب المعرفة وحق التمتع بالجمال** واحترام الكرامة الإنسانية والمشترك الإنساني. وبهذا المعنى **فالتنمية لا تعني الوفرة المادية** حسب، ولكنها تتطلّب **بناء القدرات البشرية المطلوبة لتحقيق الرفاه وتوظيفها عقلانيًا في مجالات النشاط الإنساني والإنتاج والسياسة والمجتمع المدني**.

وإذا كانت الشرعية السياسية لأي حكم تعني رضا الناس وتحقيق منجز لهم، فإن «المشروعية القانونية» تعني «حكم القانون» أو «سلطة القانون» الذي يمثّل القضاء لبّه، ولا سلطان عليه غير القانون، وحسب **مونتيسكيو** القانون مثل الموت لا يستثني أحدا، وكذلك القانون ينبغي أن ينطبق على الجميع حكّامًا ومحكومين.

والأمر يتطلب تضافر ثلاث قطاعات: **قطاع الدولة** و**قطاع المجتمع المدني** و**القطاع الخاص**(أصحاب الاعمال). ولكي يتحقق مثل هذا المقدار من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة وفي اطار تعاون دولي، فلا بدّ من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتكريس البنية التشريعيّة والقانونية، والتحلّي بمبادئ الادارة الرشيدة المؤسسية بعيداً عن التسلط الفردي والهيمنة، وهذا يتطلب تداولًا للسلطة ومكافحة للفساد وفقًا لمساءلات قضائية، وفي اطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي وفي اطار المصالح المشتركة.

جدليّة التنمية والثقافة

مرّ مفهوم التنمية بأربعة مراحل أساسية، وهي مراحل تعبّر عن درجة علاقتها بالثقافة وارتباطهما الذي أخذ يتماهى على نحو عضوي:

المرحلة الأولى، جرى التركيز على النمو الاقتصادي، وعكست تلك المرحلة الثقافة الاقتصادية في تجلياتها التي تكرّست من مرحلة آدم سميث وريكاردو إلى كارل ماركس، إنطلاقًا من مصادر الإنتاج وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وحركة السوق والمواصلات والضرائب والقوانين وغيرها.

وفي المرحلة الثانية، على التنمية البشرية، حيث بدأ الاهتمام نوعًا ما بالجوانب الإنسانية وعلاقة العرض والطلب، خصوصًا بعد تجارب الأزمات الاقتصادية الدولية، سواء أزمة العام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ أو أزمة السبعينيات.

وفي المرحلة الثالثة، على التنمية البشرية المستدامة، وهي المرحلة التي بدأت تترابط فيها جوانب

التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والصحيّة والتعليمية والدينية والقانونية وغيرها.

أما في المرحلة الرابعة، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل، واقترن هذا التطور بإدخال مفهوم الحكم الصالح في أدبيات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض البلدان التي حققت نمّواً اقتصادياً لم تستطع أن تحقق تحسّناً في مستوى معيشة غالبية السكان، وهكذا فان تحسّن الدخل القومي لا يعني تلقائياً تحسين نوعية حياة السكان[٩]، ومثل هذا الأمر يقتضي إيلاء الثقافة المكانة التي تستحقّها، خصوصًا وقد دلّت التجربة ألّا تقدم حقيقي ومستدام دون الثقافة.

وكانت أنظمة شمولية قد حقّقت تنمية محدودة بعضها عن طريق التراكم الريعي، ولاسيّما في بدايات توجهها، لكنها وصلت إلى طريق مسدود، بل عانت من اختناقات حقيقية بسبب شح الحريات والتفرد في الحكم واتّساع دائرة الاستبداد. ولعل الاطلال على تجربة البلدان الاشتراكية السابقة في دول أوروبا الشرقية وغيرها، وبلدان ما أطلقنا عليه «**التحرّر الوطني**» التي سارت على خطاها، يعطينا ذخيرة كبيرة لمتابعة علاقة التنمية بالحرية ومؤشراتها المستقبلية[١٠].

نوعية الحياة

ركزت تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ العام ١٩٩٠ على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في التنمية، وأصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة السكان، وهذه المؤشرات تتعدّى الجوانب المادية لينـدرج فيها العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية والمشاركة. لا يمكن إذًا الجزم بعلاقة شرطية مطلقة بين التنمية والحريّة، لكن انعدام أو شحّ الأخيرة سيؤدّي إلى تقليص حجم التنمية، ويؤثر

مستقبلًا على استمرارها، إنْ لم يكن تراجعها، وهو ما بيّنته التجربة التاريخية.

إن علاقة التنمية بالثقافة يمكن قراءتها من ثلاث زوايا هي:

١- **وطنية**، تشمل علاقة الحضر بالريف، وجميع الطبقات والفئات الاجتماعية بما فيها المرأة والرجل.

٢- **عالمية**، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.

٣- **زمنية**، أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والاجيال اللاحقة[١١].

وهذه جميعها ترتبط بمسألة رفع الوعي الثقافي للإنسان وللمجتمع، بحيث يكون جزءًا من فلسفة الدولة وتوجّهات نظامها السياسي في بعده التربوي القائم على احترام المواطنة المتكافئة والمتساوية.

ووفقاً لهذه الزوايا يمكن قراءة الأبعاد الأساسية لعملية التنمية من خلال:

١- **البعد السياسي**، ونعني به طبيعة النظام السياسي وشرعية التمثيل والمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

٢- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**، بما له علاقة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية، وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته.

وفي البعدين يمكن متابعة **البعد التقني والاداري**، أي كفاءة الجهاز وفاعليته، فلا يمكن تصوّر إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصوّر مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لأن الأمر يحتاج إلى درجة من التكامل.

٣- **البعد الثقافي**، خصوصًا العلاقة الجدلية بين الثقافة والتنمية، بما تعني الأولى من حريّة وجمال وابداع وتنوّع وتعدّدية، وبما تعني الثانية من جوانب اقتصادية واجتماعية، بل تشمل جميع الحقول الإنسانية بكلّ أبعادها، وهي علاقة عضوية لا يمكن فصمها، مثلما هي بحاجة إلى

تراكم وتطوّر.

يمكن القول أن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم، والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع والاستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد، وتذهب تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ العام ٢٠٠٠ إلى إضافة: الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة، باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلّا بوجود نظام ادارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها[١٢].

وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ عن النقص الفادح في الحريات، وبخاصة السياسية والمدنية، ونقص المعرفة والثقافة، والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل، ناهيك عن الموقف من حقوق «الاقليات» (المقصود حقوق المجاميع الثقافية، الدينية والإثنية واللغوية وغيرها).

بقدر ما تكون التنمية غاية ووسيلة، فالثقافة هي بالقدر نفسه، فحمايتها وتطويرها يصبّ في أهداف التنمية، وحسب **يوتي هوسغارهار**[١٣] إن وجود مدن آمنة ودائمة وتقليص في الفوارق وحماية للمحيط ومساواة بين الجنسين ومجتمعات سلمية، هو جزء من متطلّبات التنمية، كما هو جزء من مستلزمات الثقافة التي لا تزدهر إلّا بالسلام والتنمية واحترام الحقوق والحريّات والمساواة بين البشر على أساس العدالة والمشاركة.

مشكلات التنمية العربية

تعاني التنمية في مجتمعاتنا العربية من ضعف الدور المؤثر للثقافة، ومن مشكلاتها:

١- استمرار نمط **الدولة الريعية** أو شبه الريعية، التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج.. مثل النفط، السياحة، تحويلات من الخارج، رسوم الترانزيت والقروض.

٢- استمرار **الهوّة بين الحكّام والمحكومين**، فنظرة الحكّام في الغالب إلى المحكومين، هي نظرة ارتياب وشكّ وعدم ارتياح من إبداء أي رأي أو اجتهاد أو نقد أو اختلاف. أما نظرة المحكومين فهي

عمومًا ما تتّسم بالعدائية والحذر وعدم الثقة. وما نحتاج إليه هو البحث عن المشتركات وتعظيم الجوامع وتقليص الفوارق، بحيث يتغلّب الجانب التصالحي والتوافقي والتفاهمي على ما هو تصادمي وإقصائي وتهميشي.

٣- **ضعف البنية المؤسسية السياسية والادارية** وغياب المحاسبة والشفافية.

٤- **ضعف مفهوم المواطنة**، وهي التي أصبحت الأساس في الدولة الحديثة، والتي تقوم على الحريّة والمساواة والعدالة والشراكة والمشاركة.

٥- **تفشي بعض الامراض الاجتماعية** مثل :**الطائفية** و**العشائرية** و**الجهويّة** وغيرها، خصوصًا في العقود الاربعة الماضية بفعل عوامل إقليمية ودولية، مع وجود جيوب داخلية استيقظت في ظلّ الشحن الطائفي والاستقواء المذهبي أو الديني، وهذه ساهمت في تغذية عوامل التعصّب ووليده التطرّف، وإذا ما انتقل التطرّف ليصبح سلوكًا فإنه يتحوّل إلى عنف، والعنف حين يضرب عشوائيًا يصير إرهابًا، وحين يكون عابرًا للحدود يصبح إرهابًا دوليًا، وذلك بمحاولته إضعاف ثقة الفرد والمجتمع بالدولة، وإضعاف ثقة الدولة بنفسها، وكذلك إضعاف ثقة المجتمع الدولي بنفسه أيضًا.

٦- **عدم حل مشاكل المجموعات الثقافية الدينية** و**الإثنية** و**اللّغوية**، بسبب سياسات استعلائية تمييزية ضيّقة لكبح جماح الهويّات الفرعيّة، والحيلولة دون انتعاشها، الأمر الذي زاد من تفاقمها، وأحيانًا قاد ذلك إلى حروب ونزاعات مسلحة، دامت لعقود من الزمن، مثل **المشكلة الكردية في العراق**، وهي جزء من مشكلة أكبر للكرد، حيث أنها أكثر تعقيدًا في **تركيا** و**إيران**، إضافة إلى **مشكلة جنوب السودان** التي قادت إلى الانفصال العام ٢٠١١.

أما مشكلة الأمازيغيين في المغرب العربي، خصوصًا المغرب والجزائر، فقد جرى الاعتراف في العقدين المنصرمين بحقوقهما اللغويّة والتراثية وهويّتهما الخاصة، ومع ذلك فما زالت الكثير من قضايا الأمازيغيين محط خلاف وأخذ ورد، على الرغم من التطوّر الإيجابي في هذا الميدان.

وتبقى إشكالية التنوّع الثقافي بحاجة إلى إعادة نظر جذرية من جانب النخب الفكرية والسياسية الحاكمة وغير الحاكمة، لأنه لا يمكن معالجة مشكلات التنمية، إلّا بحلّ هذه الإشكاليات الثقافية، خصوصًا لأوضاع المسيحيين في العالم العربي، الذين اضطروا إلى الهجرة بسبب ما لحقهم من أذى وما عانوه من تمييز واستهداف في العقدين الأخيرين، حتى أخذ يتهدّد وجودهم. والأمر ينطبق على التركمان والإزديين والصابئة المندائيين وغيرهم، والقائمة تتّسع لعموم التكوينات الثقافية في دول الإقليم.

٧- **ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية بشكل خاص**، وانعدام الفرص المتساوية والمتكافئة أمام القانون وفي الحياة العملية وفي العمل والأجور، واستمرار تفشي الأمية في صفوف النساء على نحو شديد ومضاعف بالنسبة للرجال، ناهيك عن وجود وتفاقم ظاهرة عزل المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة.

٨- **النمو الكبير للجهاز البيروقراطي** في عدد من البلدان العربية وترهّل الإدارة الحكومية وتقادمها وارتفاع المديونية وانخفاض معدل الإنتاجية وازدياد العجز في الميزانية، واعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية أن نقص الحرية مسؤول عن فشل بناء الدولة الحديثة وفشل التنمية الإنسانية في المنطقة العربية[١٤].

إعلان الحق في التنمية

أصدرت الأمم المتحدة « **إعلان الحق في التنمية**» في كانون الأول (ديسمبر)١٩٨٦ ويعتبر ذلك تطوّرًا مهمًا على صعيد الحقوق الجماعية والفردية المتعلّقة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، على الرغم من أن هناك من يقول أنها لم تأتِ بجديد، فبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كحق الإنسان في المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والعمل، وردت في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ وبالتحديد في المواد ٢٣ و٢٥ و٢٦، كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول والأفراد كانت قد وردت في العهد

الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، الصـادر عـام ١٩٦٦ وبالتحديـد في المـواد ٦ و٧ و١١و ١٢ و١٣، التـي نصـت عـلى الحـق في العمـل وفي مسـتوى معيشـة كاف لـه ولأسرتـه والحـق في الصحـة والتعليـم (الالزامـي- المجـاني) وغيرهـا[١٥].

وإذا كان الأمـر صحيحـاً، فالصحيـح أيضـاً أن الجديـد في الإعـلان أنـه « **ربـط هـذه الحقـوق صراحـة بعمليـة التنميـة بأبعادهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة**»، واعتـبر عمليـة التنميـة (حقـاً) مـن حقـوق الإنسـان، وليسـت مجـرد (طلـب) يطالـب بـه الأفـراد قـد تسـتجيب لـه الحكومـات أو لا تسـتجيب، كـما أن الموافقـة عـلى (الحـق في التنميـة) مـن جانـب الـدول الناميـة تعنـي أن هـذه الـدول أصبحـت مسـؤولة أمـام شـعوبها عـن القيـام بالتنميـة ومـا يتطلبـه ذلـك مـن أبعـاد اجتماعيـة واقتصاديـة وسياسـية وثقافيـة، وكذلـك فـان الموافقـة عـلى هـذا الحـق مـن جانـب الـدول المتقدمـة تعنـي أن هـذه الـدول اصبحـت مسـؤولة عـن مسـاعدة الـدول الناميـة، التـي تفتقـر إلى المـوارد الماليـة والفنيـة الكافيـة لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة...»[١٦].

لم يحـظ اعـلان الحـق في التنميـة عـلى إجـماع أعضـاء الأمـم المتحـدة، فقـد اعترضـت عليـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي سـبقت أن عارضـت إنشـاء فريـق العمـل الخـاص بالتنميـة، وتحفظـت عليـه بعـض دول أوروبـا، والمقصـود بذلـك عـلى بعـض مـواده وفقراتـه مثـل « **حـق الـدول الناميـة في المسـاعدات الماليـة**»، لكـن الاهتـمام الكبـير بالإعـلان ناجـم عـن كونـه تعّـرض لأوضـاع ثلاثـة أربـاع سـكان الكـرة الارضيـة، وهـم سـكان دول البلـدان الناميـة أو « العـالم الثالـث». ويعـود الموقـف مـن موضـوع التنميـة إلى «**الخنـدق الأيديولوجـي**»، التـي ظلّـت تتمـترس فيـه بعـض الأنظمـة والتيـارات السياسـية ورؤيتهـا ازاء حقـوق الإنسـان، وذلـك باختـلاف نظمهـا الاقتصاديـة.

وقـد عـرّف إعـلان الحـق في التنميـة عمليـة التنميـة بأنهـا: عمليـة متكاملـة ذات أبعـاد اقتصاديـة واجتماعيـة وثقافيـة وسياسـية، تهـدف إلى تحقيـق التحسـن المتواصـل لرفاهيـة كل

السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الإنسان والحريات الاساسية.

وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني: القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وإعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح، والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

صدر إعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦ **بأغلبية ١٤٦** صوت، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة، التي شاركت في تأسيسه مشيرة إلى أن تعبير « **حقوق الإنسان للشعوب**» غير دقيق ويثير الالتباس، في حين تغيّب ٨ دول عن التصويت بينها «إسرائيل» وبريطانيا واليابان. وركزت التحفظات أو المآخذ على العلاقة بين حقوق الإنسان والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، أو مبدأ عدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة أو الاعتراف بالمساعدة للدول الفقيرة كالتزام قانوني دولي[١٧].

وبإمكاننا اعتبار « **الحق في التنمية**» يمثل الجيل الثالث من منظومة حقوق الانسان، إلى صيانة السلم العالمي أو حق السلم كما يقال، والحق في بيئة نظيفة وسليمة والحق في الاستفادة المشتركة من التراث البشري ومنجزات العلم والتكنولوجيا، هذا إذا ما اعتبرنا الحقوق المدنية والسياسية تمثّل **الجيل الاول**، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل **الجيل الثاني**، فان حق التنمية والسلم يشكلان محور **الجيل الثالث** لمنظومة حقوق الانسان الدولية، ويمكن اعتبار الحق في الديمقراطية أحد أركان **الجيل الرابع** لحقوق الانسان، مثلما هو الحق في الثقافة والتنوّع الثقافي والحق في هويّة خاصة.

ونجد هنا ضرورة التأكيد على تفاعل الحقوق وتكاملها دولياً ووطنياً، وإذا كان الغرب قد ركّز على الحقوق المدنية والسياسية، فإنه لم يُعط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاهتمام المطلوب، الاّ في

سنوات متأخّرة. أما حق التنمية فقد شهد فصلاً تعسفياً من جانب بعض البلدان الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا، وبدرجة أقل فرنسا وهولندا عن الحقوق الأخرى، خصوصًا ما يتعلق « **بالعالم الثالث**». ويؤكّد إعلان الحق في التنمية على ترابط حقوق الإنسان كافة، وعدم القدرة على فصلها أو تجزئتها، كما أن حقوق الإنسان الفردية لا يمكن فصلها عن حقوق الشعوب والأمم. ولهذا فإن صدور إعلان الحق في التنمية كان خطوة مهمة لتحقيق التكامل في الحقوق، وكان الطابع العام للإعلان متوازياً ومتوازنًا.

وتشير مقدمة إعلان الحق في التنمية إلى أن « **التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسّن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها**»[١٨].

ومن هذا المنطلق يُنظر إليها كمسار اقتصادي واجتماعي وسياسي في إطار ثقافي شامل يهدف إلى تحقيق النهوض المطّرد برفاهية الناس بالاعتماد على مشاركتهم الحرة والتقاسم العادل للخيرات والثروات، أي الإقرار بمحورية الإنسان في عملية التنمية وبهذا المعنى فإن العلاقة بين التنمية والثقافة وحقوق الانسان هي علاقة احتوائية، خصوصاً وأن التنمية هي حق متفرع من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومؤلف ومكوّن من المنظومة الثقافية لحقوق الانسان[١٩]. وجاء فيه أيضا» ... يحق لكل فرد .... أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالاً تاماً.. وإذ نشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية.. في ممارسة السيادة التامة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية...»

يتألف إعلان الحق في التنمية بعد الديباجة الطويلة من ١٠ مواد ركّزت على ما يلي:

١- **الحق في التنمية كحق للإنسان وكحق للشعوب**، والتوفيق بين احترام حق الشعوب في السيادة على ثرواتها وبين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك في إطار منظومة ثقافية مترابطة.

٢- **الانسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية**، والمسؤولية فردية وجماعية ومن حق الدول ومن واجباتها وضع سياسات تنموية وطنية ملائمة (لاحظ حق وواجب).

٣- **الحق في التنمية يقضي احترام مبادئ القانون الدولي** وعلاقات الصداقة والتعاون وضرورة ازالة العقبات التي تعترض التنمية.

٤- **ضرورة تعزيز تنمية البلدان النامية.**

٥- **التنمية مرتبطة بالسلام**، ولذلك لا بدّ من صيانة السلم والأمن الدوليين.

٦- **ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص** واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية، اي التركيز على البعد الداخلي في الحق في التنمية.

٧- **تأكيد مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة.**

٨- **صياغة وتبني وإعمال تدابير سياسية وتشريعية** وغيرها على المستوى الوطني والدولي، لتطبيق الحق في التنمية.

ولعلّ هذه القواعد هي أقرب إلى السبيكة الذهبية بحيث لا يمكن فصل أحدها عن الآخر، لأن ذلك سيخلق ضررًا ببقية القواعد المنتظمة في بوتقة ثقافية جامعة.

في الختام يبدو أن لا مناص من تحقيق أهداف التنمية التي وردت في الإعلان دون بيئة ثقافية حاضنة ومستوى وعي قادر على تفعيل جوانب التنمية المستدامة بعناصرها المتنوّعة، لأن عدم توفّرها أو ضعفها يخلق اختلالًا يؤدي إلى حدوث ثغرات في عملية التنمية، وبالتالي يؤثر على مسارها العام، الأمر الذي يعني أن التنمية تبدأ بالثقافة وتتعمّق وتكتمل بالثقافة.

الهوامش:

١ - وهو الإعلان الذي اعتمده المؤتمر العالمي الذي نظّمته اليونيسكو في مؤتمر هانغجو/ (الصين) في ١٥-١٧ مايو ٢٠١٣ وحضره ٥٠٠ مشارك من ٨٢ دولة وصدر عنه إعلان هانغجو الذي أكد على دور الثقافة في التنمية.

٢- تمت المصادقة عليه في مدينة كيتو (الإكوادور) في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٦، وتم فيه رسم خريطة طريق بشأن التنمية الحضرية المستدامة

٣- أنظر: محمد سيد محمد – الإعلام والتنمية، القاهرة، دار المعارف ١٩٩٧، ص: ٢٢ – ٢٥.

٤- جدير بالذكر الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية عقدت قمّة اقتصادية عربية لأول مرّة التأمت في **الكويت** في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩، وقد حضرها كاتب السطور.

٥- أنظر: عبد العزيز خوجة – القمة الثقافية العربية حدث كبير نترقّبه، صحيفة المدينة (السعودية)، ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠.

أنظر كذلك: مصطفى الفقي – القمة الثقافية العربية، صحيفة الأهرام، ٢٨ نيسان / أبريل ٢٠١٥ وقارن: عبد العاطي محمد – القمة الثقافية العربية بين الحلم والواقع، جريدة عُمان (العمانية)، ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٩.

٦- أنظر: كميل حبيب – الثقافة عامل أساسي في التنمية الشاملة، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، العدد ٣٤، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

٧- أنظر « إعلان مكسيكو ١٩٨٢ ومؤتمر جنيف ١٩٩٢ بخصوص علاقة الثقافة بالتنمية.

٨- انظر: نادر فرجاني – تعقيبه على ورقة حسن كرّيم بعنوان، مفهوم الحكم الصالح، كتاب « الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية» المؤلف : جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول (ديسمبر)، ٢٠٠٤، ص ١٢٤ و١٢٥.

9-UNDP- Reconceptualizing governance for sustainable Human Development : Discussion paper 2, P 5 انظر كذلك : UNDP,Governance for sustainable Human , Development UNDP policy document (New York) UNDP.1997

١٠- انظر : عبد الحسين شعبان - تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤، « نحو الحرية في الوطن العربي» الورقة الخلفية الخاصة بالقهر السياسي. كذلك مساهمة الباحث في محاضرة في منتدى الدوحة الخامس للديمقراطية والتجارة الحرة، ٢٩-٣٠ آذار (مارس) ٢٠٠٥ بعنوان « الاطار الدولي للديمقراطية والحكم الصالح- مقاربات فكرية وحقوقية» وكذلك بحث بعنوان « المعوّقات والتحديات أمام الديمقراطية والحكم الصالح» مقدّم إلى المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، مطلع العام ٢٠٠٦.

١١- انظر: كريّم، حسن – مفهوم الحكم

الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني (نوفمبر)، ٢٠٠٤، ص ٤٠-٦٥. انظر: كتاب « الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية» مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤، ص ٩٥-١٢٣.

١٢-انظر : تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، ص ١٨.

١٣- يوتي هوسغرهار مهندسة معمارية ومخطّطة مدن وخبيرة ثقافية هندية، وهي مديرة قسم الابتكار في الحقل الثقافي في اليونيسكو.

١٤- انظر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق ص ١٠٣ -١٠٦ والحكم الصالح: تحسين الادارة الكلية في منطقة الاسكوا، نيويورك ٢٠٠٣ ص ١٥-٤٥. نقلاً عن حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مصدر سابق ، ص ١٠٨

١٥-قارن الشرعة الدولية لحقوق الانسان الأمم المتحدة، الرسالة رقم ٢، جنيف ١٩٨٨.

١٦- انظر الدراسة القيمة التي تقدمت بها الاستاذة كريمة كريم إلى ندوة القاهرة حول « حقوق الانسان والتنمية»، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٠ وتشير الباحثة إلى ان ثمة دراسات ظهرت تدعو إلى « الحق في المساعدات المالية».

١٧- قبل تبني الاعلان ، سبق للجمعية العامة أنْ أنشأت فريق العمل حول الموضوع، وقبل ذلك وردت اشارة لها في القرار ٣٤/٤٦ في ٢٣ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٧٩ بان الحق في التنمية هو حق من حقوق الانسان. انظر: النويضي، عبد العزيز، الحق في التنمية، مصدر سابق ، ص ٤٥.

١٨- اعلان الحق في التنمية - اصدار الأمم المتحدة، ادارة شؤون الاعلام، نوفمبر ١٩٩٠. أنظر كذلك: محاضراتنا حول أجيال حقو الإنسان وثقافة اللّاعنف على طلبة الدراسات العليا في جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي ٢٠٠٩ - ٢٠١٩. قارن ايضا: النويضي، عبد العزيز: حق التنمية، مصدر سابق.

١٩- قارن: المحجوب، عزام - ورقته المقدمة إلى ندوة القاهرة، حول حقوق الانسان والتنمية- والموسومة « علاقة التنمية بحقوق الانسان» ، مصدر سابق، ص ١٩٤.

حولية المنتدى